أكد عدم التهاون في اتخاذ الإجراءات القانونية

الحساوي : سحب الحيازات والجواخير المخالفة للأغراض المخصصة من أجلها

- نقوم بعمليات مسح وإعادة تقييم لجدية الاستغلال للقسائم الزراعية
- لجنة مختصة بالتفتيش على الإسطبلات والحظائر المخصصة للأفراد والشركات

فيصل الحساوي

- صلاحيات كاملة لإلغاء العقود غير المستغلة لأغراض التخصيص
- حماية الثروة السمكية في المياه الإقليمية باعتبارها أحد أهم ركائز الأمن الغذائي
- إلقاء شباك الصيد أو أي مخلفات من هذه المظاهر السلبية التي نقوم بمحاربتها

اكدت الهيئة العامة لشؤون الزراعة والثروة السمكية انها لن تتهاون في اتخاذ الإجراءات القانونية بحق جميع المخالفين للقوانين والقرارات المنظمة للقطاعات المندرجة تحت اشرافها.

وقال رئيس مجلس الإدارة والمدير العام للهيئة المهندس فيصل الحساوي في بيان صحافي امس خص به وكالة الأنباء الكويتية (كونا) إن الهيئة ستقوم بإحالة كل المخالفين إلى الجهات المختصة لإتخاذ الاجراءات القانونية بحقهم.

وأوضح الحساوي ان الهيئة ستقوم بسحب الحيازات الزراعية والجواخير المخالفة للاغراض المخصصة من أجلها والأخرى غير المستغلة مبينا ان "الهيئة تقوم حاليا بعمليات مسح وإعادة تقييم لجدية الاستغلال للقسائم الزراعية على ان يتم سحب المخالفة وغير المستغلة منها بهدف إعادة استغلالها في تلبية الحاجات الماسة إلى الأراضي الزراعية".

واضاف ان هناك لجنة مختصة بالتفتيش على المزارع والجواخير والإسطبلات والحظائر المخصصة للافراد والشركات التابعة للهيئة للتاكد من استغلالها وفقا للعقود المبرومة مع الهيئة ووزارة المالية.

وافاد بان "لجنة التفتيش لديها صلاحيات كاملة لإلغاء عقود المزارع والجواخير والحظائر غير المستغلة لأغراض التخصيص" على ان يتم التنسيق مع وزارتي الداخلية والعدل للتفتيش إذا البت التحريات ان استعمالات اراضي الهيئه مخالفة.

وفي شان القطاع السمكي قال الحساوي إنه "انطلاقا من حرص الهيئة على المخزون السمكي سيتم تطبيق قوانين الصيد وفق المرسوم الأميري 46 لسنة 1980 بهدف حماية الثروة السمكية من الاستنزاف" مبينا ان القانون ينص على بعض القواعد والاسس المنظمة لعمليات الصيد البحري وحماية الثروة السمكية في المياه الاقليمية الكويتية باعتبارها احد اهم ركائز الامن الغذائي.

واوضح ان الهيئة تقوم بالتنسيق مع خفر السواحل والهيئة العامة للبيئة بشان تنظيم عملية الصيد والتزام جميع الصيادين بتطبيق قرارات منع الصيد في منطقة جون الكويت والثلاثة أميال من السواحل وحول الجزر الكويتية.

واكد ان الهيئة تقوم بالرقابة والمتابعة اليومية من خلال دوريات تعمل على مدار 24 ساعة بالمياه الاقليمية لضبط المخالفين ومتابعة الأسواق السمكية بالاماكن المخصصة لمزاولة بيع السمك والمزادات العلنية وضبط المخالفين ممن يقومون ببيع اسماك غير مصرح بصيدها او تداولها بالاسواق التجارية.

ودعا الحساوي الصيادين المواطنين والمقيمين الى ضرورة التعاون في تنفيذ قوانين وقرارات حماية الثروة السمكية والحفاظ على البيئة البحرية من التلوث وعدم القاء المخلفات فيها لتبقى نظيفة خالية من التلوث.

واشار إلى حرص الهيئة ايضا على توعية مرتادي البحر والشواطئ من صيادين ومواطنين ومقيمين بكل الطرق والوسائل الارشادية والاعلامية بما يسهم في الحفاظ على نظافة المياه الاقليمية والشواطئ البحرية من مظاهر التلوث المختلفة.

وذكر ان من هذه المظاهر السلبية إلقاء شباك ومعدات الصيد غير القانونية او اي مخلفات اخرى في مياه البحر او تركها على الشاطئ مما يؤدي إلى تدمير الثروة السمكية ويعيق تنميتها ويشكل خطرا جسيما على الملاحة في المياه الاقليمية

رئيس مكتب الإنماء الإجتماعي : معنيون بالمشاركة في خطط ومشاريع الدولة التنموية

عبد الله سهر : نتعاون مع البنك الدولي لتمكين المرأة اقتصادياً

جانب من الاجتماع

أشاد مدير عام مكتب الإنماء الإجتماعي التابع الى ديوان سمو رئيس مجلس الوزراء الدكتور عبد الله سهر بالتعاون الكبير والقائم والفاعل بين المكتب من جهة وبين البنك الدولي من جهة أخرى والذي يعد نموذجا للتعاون بين البنك وكثير من مؤسسات الدولة والذي يستهدف رفع الأداء الحكومي من خلال الحد من البيروقراطية وتسريع الدورة المستندية ويحقق الهدف الذي يسعى إلية الطرفان.

وقال الدكتور سهر في تصريح صحافي عقب اجتماع تم بين وفد من المكتب الذي يترأسه مع وفد من البنك الدولي برئاسة مدير مكتبه في دولة الكويت الدكتور فراس رعد بأن الاجتماع بدأ بتقرير للبنك الدولي أعقبه استعراض للعديد من الملاحظات ذات الصلة بالتصنيفات والتعريفات والمؤشرات التي يمكن من خلالها بناء منظومة واقعية ذات مصداقية تستهدف تبني سياسات ومشروعات من شانها تحقيق التنمية الأجتماعية والمجتمعية بمفهومها الشامل عموما والتي تخص المرأة منها خصوصا وفقا لما ورد في تقرير التنمية المستدامة بما في ذلك تمكينها من المشركة الفاعلة في الشان الاقتصادي.

وتابع الدكتور سهر : كما ناقش الطرفان سبل التعاون الكفيلة بتحقيق مشاركة إيجابية فاعلة لنون النسوة في مجالات التنمية البشرية والاجتماعية وفقا للمنظور المؤسسي الحديث الذي يتبناه مكتب الانماء الإجتماعي ويعمل على جعله واقعا صفته من المؤسسات الرئيسية المعنية بالمشاركة في مشاريع وخطط الدولة التنموية استنادا إلى المرسوم الخاص بانشاء مكتب إنماء الإجتماعي.

- فراس رعد : نتطلع إلى آفاق أرحب مع مكتب الإنماء الاجتماعي لتحقيق أهدافنا

من جانبه أبدى مدير البنك الدولي في دولة الكويت الدكتور فراس رعد إرتياحة للعلاقة القائمة بين مكتب الأنماء الاجتماعي وبين البنك الدولي والتي أسفرت عن تعاون حقيقي ونطلع إلى آفاق أرحب لهذا التعاون وقال : نحن نؤدي رسالة ونجتهد في سبيل تادية رسالتنا ونسعد عندما تتحقق الأهداف المرجوة.

شارك في الإجتماع من البنك الدولي الدكتورة حنان بركي في الإجتماع والسيدتين سيماء كتعان وديتا الصلاحات ومن مكتب الإنماء الإجتماعي السادة د. غدير أسيري وعبير العيد الجليل وسعاد المطيري وفاطمة دشتي ومشعل الوقيان وشروق الربيع وديما الشرهان.

من خلال توافر الإرادة السياسية ومضاعفة الجهود الجماعية

الكويت تطالب بنزع الاسلحة النووية من الشرق الأوسط

عبدالعزيز العجمي

طالبت الكويت جميع الدول الاعضاء في هيئة نزع السلاح بالازالة التامة للاسلحة النووية وخصوصا في منطقة الشرق الاوسط من خلال توافر الارادة السياسية ومضاعفة الجهود الجماعية.

جاء ذلك في كلمة القاها السكرتير الاول بوفد دولة الكويت الدائم لدى الامم المتحدة عبدالعزيز عماش العجمي في الدورة الموضوعية لهيئة نزع السلاح لعام 2016.

وقال العجمي ان «المناطق الخالية من الاسلحة النووية وسائر اسلحة الدمار الشامل ادت دورا فاعلا في ارساء الجهود الدولية الساعية لخلق عالم خال من تلك الاسلحة».

واضاف ان «هناك بعض المناطق كمنطقة الشرق الاوسط لا تزال بعيدة عن تحقيق هذا الهدف المنشود نتيجة امتلاك اسرائيل للاسلحة النووية وتجاهلها التام لكل القرارات الشرعية والدولية بضرورة انضمامها لمعاهدة عدم الانتشار النووي ووجوب خضوع جميع منشاتها لنظام الضمانات التابع للوكالة الدولية للطاقة الذرية».

واوضح العجمي ان اسرائيل واصلت سياسة التملص من التزاماتها الناتجة عن القرارات المتصلة بمؤتمرات المراجعة لمعاهدة عدم الانتشار النووي لعامي 1995 و2010.

واشار الى الدور الهام للمبادئ التوجيهية في تحديد الاجراءات المناسبة لتدابير بناء الثقة وسبل تنفيذها على الصعيدين الاقليمي والدولي في مجال الاسلحة التقليدية والتي اعتمدتها هيئة نزع السلاح في عام 1996 واسهاماتها الملموسة لتحقيق السلم والامن الاقليميين والدوليين وتعزيز الشفافية وتبادل الحوار على اسس طوعية.

وشدد العجمي على ضرورة تركيز تلك الاجراءات والتدابير على المبادئ الواردة في ميثاق الامم المتحدة كعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول وتسوية المنازعات بالطرق والوسائل السلمية وضمان المساواة في السيادة بين كل الدول الاعضاء في الامم المتحدة والامتناع عن استخدام القوة او التهديد باستعمالها ضد السلامة الاقليمية لاي دولة

القبض على 78 مطلوبا في مناطق عدة بالأحمدي

«الأعلام الأمني» : الحملات مستمرة لضبط المستهترين والمخالفين

جانب من الحملة

نفذت مديرية أمن محافظة الأحمدي حملة أمنية في مناطق عدة شملت الفنطاس وجابر العلي والصباحية والمهبولة والظهر والرقة والعقيلة وأبو حليفة والمهبولة والمنقف وكبد والخيران لملاحقة المستهترين والمخالفين للقانون بقيادة مدير أمن المحافظة بالإنابة العميد عبد الله سفاح الملا.

وذكرت الإدارة العامة للعلاقات والإعلام الأمني أن الحملة تأتي ضمن الاستراتيجية الأمنية التي تنتهجها وزارة الداخلية في تكثيف جهودها للقبض على المخالفين للقانون والمتجاوزين والمطلوبين.

وأوضحت الإدارة ان فرقة الأمن التي نفذت الحملة توزعت على محيط المناطق المستهدفة حيث تمركزت عناصر القوة في نقاط تفتيش وزعت بشكل يمكنها من السيطرة على جميع المداخل والمخارج لكل منطقة لضبط كافة المخالفين.

وأسفرت الحملة عن ضبط 78 شخصا تبين أن 14 منهم مسجل بحقهم قضايا تغيب من كفلائهم ومنتهية إقاماتهم و 21 مطلوبا على ذمة قضايا مدنية وأحيل شخص مطلوب على جهة الاختصاص كما ضبط 3 اشخاص للاشتباه بحيازتهم مواد مخدرة وسجلت 31 مخالفة مرورية وفيما حجزت 6 مركبات ضبطت أخرى مطلوبة في قضية سرقة كما احتجز عدد 1 دراجة ذات دفع رباعي (بقي).

وشددت الإدارة العامة للعلاقات والاعلام الأمني على أن الحملات الأمنية التي تنفذها أجهزة وزارة الداخلية مستمرة لضبط الحالة الأمنية ضمن سياسة وقائية للقضاء على مخالفي قانون الإقامة والمطلوبين للعدالة.

كما قامت مديريه امن الاحمدى بحمله على منطقه على صباح السالم بعد ورود معلومات عن وجود سيارات بالاستهتار والتفحيص وازعاج اهالى المنطقه وهي سيارات قديمه بعضها لايوجد بها لوحات وبقياده مدير امن الاجمدى العميد عبدالله سفاح الملا وتم ضبط 12 سياره مستهره وحجزها واستدعاء اصحابها لاتخاذ الاجراءات القانونيه

لدعم استقراره والحفاظ على وحدة أراضيه

الكويت ودول الخليج في حملة دائمة لاغاثة اليمن

عندما أعلنت قيادة التحالف العربي لإعادة الشرعية في اليمن انتهاء عملية (عاصفة الحزم) في 21 ابريل عام 2015 وانطلاق عملية (اعادة الامل) هبت دولة الكويت وجميع دول مجلس التعاون الخليجي قاطبة لاغاثة اليمن ودعم استقراره والحفاظ على وحدة أراضيه.

وعلى ضوء دراسة لمنظمة الاغذية والزراعة التابعة للامم المتحدة وبرنامج الأغذية العالمي اظهرت أن ستة ملايين يمني على الأقل يعانون انعدام الامن الغذائي وفي حاجة ماسة الى المساعدات الغذائية الطارئة والمنقذة للحياة أطلقت الامم المتحدة ومنظمات الاغاثة الانسانية التابعة لها في ابريل من العام نفسه أول نداء عاجل لتوفير 274 مليون دولار امريكي لمواجهة الأزمة الإنسانية في اليمن.

ومنذ اللحظات الاولى لاطلاق الأمم المتحدة نداءها الانساني لإنقاذ الشعب اليمني اعلن سمو امير البلاد الشيخ صباح الأحمد تبرع الكويت بمبلغ 100 مليون دولار لصالح الاشقاء في اليمن على ان توزع تحت مظلة اللجنة الكويتية العليا للاغاثة التي اطلقت بدورها حملة انسانية استمرت ثلاثة اشهر تحت شعار (رحماء بينهم) لجمع التبرعات النقدية للاشقاء في اليمن.

كما اطلقت جمعية الهلال الأحمر الكويتي في الوقت ذاته حملة شعبية لجمع التبرعات لدعم الأوضاع الانسانية في اليمن واستطاعت خلال فترة قصيرة من تسيير العديد من قوافل الاغاثة التي تحمل المواد الغذائية والطبية الى الشعب اليمني الشقيق بقيمة اجمالية بلغت اكثر من اربعة ملايين دولار امريكي.

وتمكنت الكويت بمختلف هيئاتها الرسمية والشعبية من إيصال مساعداتها الإغاثية التي تركزت في قطاعات الغذاء والمياه والمستلزمات الطبية الى اربعة ملايين و908 الاف و326 مستفيدا من مختلف محافظات اليمن.

ولم تكن تلك المبادرة الكويتية هي الأولى لصالح الشعب اليمني فقد سبق للكويت ان قدمت في عام 2012 خلال الاجتماع الوزاري لمجموعة اصدقاء اليمن الذي عقد في نيويورك مبلغ 500 مليون دولار مقدمة على شكل منح وقروض ميسرة لتمويل المشاريع الإنمائية الواردة في البرنامج المرحلي لتنمية وبناء اليمن.

كما لم تمض 24 ساعة على اطلاق النداء الاممي حتى اعلن خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز تكفل المملكة بتقديم كامل المبلغ (274 مليون دولار أمريكي) لدعم الاعمال الاغاثة الإنسانية التي تقوم بها منظمات الأمم المتحدة في اليمن.

وسجلت المملكة بهذه الوقفة الانسانية سبقا تاريخيا يؤكد نهجها القائم على الخير والوعي الكامل بالمسؤولية تجاه أشقائها باليمن الذي صنفت عشر محافظات فيه من أصل 22 محافظة بانها تعاني انعدام امن غذائي قد يصل الى مستوى «طوارئ».

ومن اجل تنظيم عملية جمع المساعدات وتوزيعها افتتحت المملكة في 13 مايو 2015 مركز الملك سلمان للإغاثة والاعمال الإنسانية الذي كانت باكورة اعماله توزيع المساعدات الإنسانية على الشعب اليمني.

ولم تكن تلك أولى وقفات المملكة مع اليمن فقد تجاوزت مساعداتها في الاعوام الخمسة الأخيرة (2010 -2015) مبلغ ثلاثة مليارات دولار حيث اعلنت المملكة في اجتماعي الرياض اللذين عقدا في شهري مايو وسبتمبر من عام 2012 عن تقديم تعهدات لليمن بقيمة 3ر25 مليار دولار منها مليار دولار كوديعة في البنك المركزي اليمني لدعم استقرار العملة اليمنية.

كما خصصت مبلغ 1ر750 مليار دولار لتمويل مشروعات إنمائية واقتصادية وصحية واكاديمية ومساعدات إنسانية لليمن اضافة الى 500 مليون دولار لتمويل وضمان العديد من الصادرات السعودية الى مدن اليمن لاسيما الغذائية منها.

كما أسهم الصندوق السعودي للتنمية بمبلغ 100 مليون دولار لدعم قطاع الكهرباء وحزمة من المعونات لتمويل مشروعات تنموية وفي بداية عام 2015 تم تنفيذ حملة خادم الحرمين الشريفين المغفور له الملك عبد الله بن عبدالعزيز العاجلة للشعب اليمني التي قدرت بمبلغ 54 مليون ريال لتلبية الاحتياجات الملحة من المواد الغذائية ل 45 الف اسرة فقيرة في مختلف المحافظات اليمنية.

ولم تكن دولة الامارات العربية المتحدة اقل عطاء تجاه الاشقاء في اليمن حيث تعد من اوائل الدول التي سارعت لإغاثة اليمن ومساعدته في محنته ودعم استقراره والحفاظ على وحدة اراضيه وتقديم اوجه الدعم المختلفة له.

ففي عام 2015 قدمت الامارات مساعدات إنسانية لأشقائها في اليمن بلغت قيمتها الإجمالية 7ر508 مليون درهم (5ر138 مليون دولار) لتحتل بذلك المرتبة الأولى عالميا كاكبر مانح للمساعدات الى اليمن حيث شكلت الاسهامات والمساعدات التي قدمتها من خلال مؤسساتها الإنسانية الى ما يقارب 31 في المئة من إجمالي مساعدات دول العالم لليمن خلال الأشهر الستة الأولى من عام 2015.

وتنوعت المساعدات الإماراتية المقدمة الى شعب اليمن خلال عام 2015 ففي مجال المساعدات الغذائية تم تقديم 29 الف طن شملت مليونا و450 الف سلة غذائية بإجمالي قيمة بلغت نحو 188 مليون درهم شملت الحبوب والزيوت والأغذية المحفوظة وغيرها من الإمدادات الغذائية.

اما في مجال الطاقة وتوفير الكهرباء فقد قدمت الإمارات نحو 314 مليون درهم فيما بلغت قيمة المساعدات الطبية العاجلة والأدوية نحو 122 مليون درهم ومساعدات خدمات الدعم والتنسيق بنحو 46 مليون درهم كما بلغت قيمة المساعدات الإماراتية في مجال توفير مياه الشرب وخدمات الصرف الصحي نحو 41 مليون درهم الى جانب 14 مليون درهم كمساعدات وقود.

كما تمكنت القوات الجوية الإماراتية منذ بدء عملية (إعادة الأمل) في مايو 2015 من إسقاط 55 طنا من المساعدات الإغاثية على سكان مدينة عدن تضمنت 36 طنا من المساعدات الغذائية إضافة الى 19 طنا من المواد الطبية.

وفي شهر يونيو 2015 تم تسيير جسر جوي إماراتي الى اليمن شمل تسع طائرات محملة بمواد غذائية وتموينية للتخفيف من معاناة الشعب اليمني.

وفي الفسطس 2015 رصدت هيئة الهلال الأحمر الإماراتي مبلغ 300 مليون درهم (81 مليون دولار) لتعزيز عملياتها الإغاثية في اليمن وذلك استجابة للنداء الإنساني العاجل الذي اصدرته الأمم المتحدة والذي دعت فيه المجتمع الدولي للتبرع ب 6ر1 مليار دولار لتمويل برامج إغاثة ودعم المدنيين في اليمن.